في الحسمانية الدائرة كانها هلكت بآفة والمعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الاتلاف لان القبض السابق مضمون عليه لانه قبض استيفاء لانه ينفرد عند الهلاك ولو استهلكه المرتهن والدين مؤجل تسقط القيمة لانه اتلف ملك الغير وكان رهنا في يده حتى يحل الدين لان الضمان بدل العين فاخذ حكمه واذا حل الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه لانه جنس حقه ثم ان كان فيه فضل رده على الراهن لانه تبين ملكه وتدفع عن حق المرتهن وان نقصت عن الدين يتراجع المستعير الى تمام قيمته وقد كانت قيمته يوم الرهن القاه وجب بالاستهلاك تمام قيمته وسقط من الدين تمامه لان ما انتقض كالهالك في سقوط الدين بقدره ويعتبر قيمته يوم القبض فيما مضمون بالقبض السابق لانه يتراجع المستعير وجب عليه قيمة الباقي يوم الاتلاف وهو قيمته يوم اتلف قال واذا اعار المرتهن الرهن للراهن ليخدمه او ليصلح له علا فقبضه خرج من ضمان المرتهن لما فاته بين بدل العارية وبدل الرهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لفوات القبض المضمون وللمرتهن ان يسترجعه الى ان لان عقد الرهن باق الا ترى حكم الضمان فوجب

الاجير

الا ترى انه لو هلك الراهن قبل ان يرده على المرتهن كان من احق به من سائر الغرماء وبطل الاذن بدل العارية لبقاء الرهن والضمان لبس من لوازم الرهن على كل حال الا ترى ان حكم الرهن ثابت في وليد الرهن ولا ان لم يكن مضمونا بالهلاك واذا بقي عقد الرهن فاذا اضيف عاد الضمان لانه عاد القبض في عقد الرهن فيعود بصفته وهو الضمان ولو

وكذلك لو اعاره احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط حكم الضمان لما قلنا ولكل منهما ان يرده رهنا كما كان لان لكل واحد حقا مختصا به وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من الاجنبي اذا باشرها احدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود الا بعقد مبتدا وقولهما ان للراهن قبل الرد الى المرتهن يكون المرتهن اسوة للغرماء لانه تعلق بالرهن حق لازم بحكم التقاضي فبطل حكم الرهن اثنا بالعارية لم يتعلق حق لازم فاذا فاذا استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فهلك قبل ان باخذ او العمل هلك على ضمان الرهن لبقاء يد الرهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع يد العارية ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان لبقاء يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فانتفى الضمان وكذا اذا اذن الراهن للمرتهن بالاستعمال لما بيناه ومن استعار

Copyright © King Saud University